مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الانتخابات البلدية شهدت تناحرًا رغم شحّ التمويل الرسمي غصوب: ليس مجرد نزاع على الموازنة بل على النفوذ

عكست نتائج الانتخابات البلدية لعام 2025 استمرار هيمنة الاحزاب التقليدية والعائلات المحلية على المشهد السياسي المحلي، مع تراجع لقوى المجتمع المدني بشكل ملحوظ. كما اظهرت الانتخابات قدرة الدولة اللبنانية على تنظيم استحقاق انتخابي واسع رغم التحديات والامكانات المحدودة، واشادت تقارير عدة بجهود وزارة الداخلية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها

تمثل البلديات رافعة للسلطة الاجتماعية والسياسية، وهي اداة لصياغة النفوذ وتعزيز الصورة امام القواعد الشعبية. لذلك استمر التناحر السياسي وتحول الى صراع حول من له الكلمة العليا، حتى ولو كانت البلدية عاجزة ماليا، لأن ما يكسب من خلالها ليس ماديا فقط، بل هو سياسي واجتماعي طويل الامد. لكن من مفارقات هذه الانتخابات، انها اتسمت بتعدد الجهات الفاعلة على الارض من احزاب وعائلات وقوى محلية، وبقي المال السياسي في بعض الاحيان حاسما في النتائج على حساب الشفافية.

"الامن العام" التقت استاذ العلوم السياسية والاجتماعية والحقوق في جامعة سيدة اللويزة (NDU) الدكتور داني غصوب.

■ ما مدى تأثير اختيارات الناخبين على اداء المجالس المنتخبة؟

□ ترتكز الانتخابات على مشاريع سياسية واقتصادية وتنموية يجب التعامل معها بعقلانية ومنهجية علمية، الا ان الواقع اللبناني شهد تغلبا للعاطفة والغريزة على المنطق والعقل، مما ادى الى تكوين تحالفات غير منطقية في بعض الاحيان، ومواجهات غير مبررة في احيان أخرى. في النهاية، تبقى الدولة ومؤسساتها ادوات في يد المواطن يستخدمها لتحقيق اهدافه، فاذا ما احسن استعمالها، سيكون المستفيد الاول، اما اذا اساء استخدامها فسيكون هو المتضرر الاول.

■ من الجهة التي حققت الغلبة في الانتخابات البلدية الاخيرة؟

□ الغلبة توزعت بشكل متفاوت بين المناطق، مما يعكس التباين في طبيعة النفوذ السياسي والاجتماعي. ففي المدن الكبرى مثل بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك، الى جانب زحلة بشكل جزئي، سجلت قوى المجتمع المدني واللوائح المستقلة حضورا لافتا، لكنها لم تتمكن من تحقيق اختراق شامل، باستثناء فوزها ببعض المقاعد او البلديات الصغيرة. اما في البلدات الصغيرة والمتوسطة، فقد حافظت التحالفات بين الاحزاب السياسية والعائلات التقليدية على تفوق واضح، نتيجة تشابك النفوذ السياسي بالعصبيات العائلية والطائفية المتجذرة في المجتمعات المحلية.

■ ما هي الاسباب التي ادت الى هذه النتائج؟

□ تعزى هذه النتائج الى عوامل عدة، أبرزها: قوة الولاءات العائلية والطائفية التي لا تزال تلعب دورا محوريا في خيارات الناخبين خصوصا في القرى، استخدام المال الانتخابي الذي اثر في نتائج بعض المناطق، وضعف التنظيم المؤسساتي لدى قوى المجتمع المدني مما حد من قدرتها على المنافسة الفعالة خارج المدن الكبرى.

■ من هي الجهات التي ادارت فعليا المعركة الانتخابية في مختلف المناطق، وكيف اختلفت آليات ادارة هذه المعركة بحسب الخصوصيات المحلية؟

□ ادارة المعركة تنوعت تبعا للطبيعة الجغرافية والطائفية والسياسية لكل منطقة، ويمكن تصنيف المشهد العام وفق الاتي: بالنسبة الى المناطق ذات النفوذ الحزبي المباشر، وتشمل الجنوب، الضاحية الجنوبية والبقاع الشمالي، تولت الاحزاب الكبرى الادارة المباشرة للمعركة مثل حزب الله، حركة امل، التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية في بعض قرى البقاع. تمثلت الالية في تشكيل اللوائح الحزبية بشكل مباشر واجراء مفاوضات مع العائلات المؤثرة لتجنب المعارك الانتخابية وضبط الخلافات داخل البيئة التنظيمية، واستخدمت هذه الاحزاب ادوات تقليدية مثل الماكينات الانتخابية والدعم المالي والتحشيد الديني والسياسي. في المناطق المختلطة طائفيا او المتنازع عليها سياسيا، مثل جبل لبنان، زحلة وبعض مناطق الشوف، ادیرت المعركة من خلال تحالفات بين الاحزاب والعائلات التقليدية، واعتمدت في آليتها على ترشيح شخصيات محلية نافذة (من رؤساء بلديات سابقين الى زعماء عائلات وغيرهم) كواجهات انتخابية، وعلى تنسيق دقيق لتفادي تفتيت الاصوات، فاتخذ التنافس طابعا حزبيا في بعض الاحيان، وعائليا او شخصيا في احيان اخرى. اما في المدن الكبرى مثل بيروت، طرابلس وصيدا حيث كانت الاحزاب السياسية صاحبة النفوذ الاكبر (حزب الله، امل، تيار المستقبل، التيار الوطني، القوات اللبنانية، الكتائب، الطاشناق)، بينما حاولت قوى المجتمع المدني خوض المعركة، كما حصل مع لائحة "بيروت مدينتي" التي كانت مدعومة من ناشطين وأكاديميين. شملت آلية ادارة المعركة تعبئة واسعة، استخدام وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والوعود التنموية والخدمات والمال الانتخابي في بعض الحالات، وتوظيف تأثير رجال الدين والوجهاء لصالح المرشحين المدعومين حزبيا. في القرى والبلدات الصغيرة، فقد تولت العائلات والعشائر زمام المعركة، فكان الاعتماد على نفوذها المحلي والتاريخي. في حين لعبت الاحزاب دورا ثانويا او غير مباشر، وكانت التحالفات في غالب الاحيان شخصية او خدماتية ولا تخضع بالضرورة لاعتبارات حزبية، مما اعطى المعركة طابعا تنافسيا محليا بامتياز.

استاذ العلوم السياسية والاجتماعية والحقوق في جامعة سيدة اللويزة (NDU) الدكتور داني غصوب.

■ ما هو الدور الذي لعبته الدولة اللبنانية في سير العملية الانتخابية؟

□ يمكن تلخيص دور الدولة اللبنانية في الانتخابات الاخيرة بثلاثة مستويات رئيسية، لكنه في المجمل كان دورا شكليا أكثر مما هو فاعل وحاسم.

فعلى المستوى الاداري والتنظيمي، قامت بمهامها الروتينية المرتبطة بتنظيم العملية الانتخابية، مثل مراكز الاقتراع، تحديد الدوائر والاقلام الانتخابية، تعيين لجان القيد والقضاة، اصدار اللوائح الانتخابية وتحديثها، واعلان النتائج الرسمية بعد جمع الاصوات. هذا الدور كان ضروريا، لكنه لم يكن كافيا لضمان نزاهة كاملة او شفافية عالية في سير الانتخابات.

> **شح التمويل الرسمي لا يعني ضعف القيمة السياسية والاجتماعية للبلدية**

على مستوى الدور الرقابي، غابت عن ممارسة رقابة فعالة على الانفاق الانتخابي، اذ لم تتدخل لردع او الحد من استعمال المال الانتخابي الذي استخدمته جهات حزبية وعائلية على نطاق واسع، كما لم تراقب بشكل جدي التدخلات الدينية والعشائرية في توجيه الناخبين، ولم تضبط الاعلام والمواد الاعلانية غير المنظمة، سواء عبر وسائل الاعلام التقليدية او منصات التواصل الاجتماعي. اما على المستوى الامني، فتولى الجيش وقوى الامن الداخلي مسؤولية حفظ النظام بشكل عام، ومنعوا وقوع فوضى امنية، الا انه تم تسجيل خروقات وضغوط محلية في بعض القرى والبلدات، لا سيما في مناطق النفوذ الحزبي، حيث غابت الدولة احيانا عن ضبط التجاوزات او انسحبت تفاديا لتصعيد الاوضاع. في اختصار، لعبت الدولة دور "المنسق التقني" للإجراءات الانتخابية، مما سمح باستمرار نموذج الانتخابات المبني على النفوذ التقليدي والعصبيات الطائفية والعائلية، واستعمال المال السياسي.

■ على الرغم من شح التمويل الرسمي للبلديات، ما هي الاسباب التي تقف وراء حدة التنافس والتناحر، سواء بين الاحزاب السياسية نفسها، او بين الاحزاب والعائلات؟

□ رغم شح التمويل الرسمي للبلديات بقي التنافس والتناحر البلدي شديدا، سواء بين الاحزاب السياسية نفسها او بين الاحزاب والعائلات، وحتى بين العائلات نفسها. هذا التوتر المستمر يعود الى مجموعة من الاسباب العميقة والمتشابكة التي تكمن في طبيعة السلطة المحلية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية.

اولا، ان رئاسة البلدية تمثل سلطة حقيقية على القرارات التنموية والخدماتية في البلدة، كما ان المنصب يحمل رمزية اجتماعية قوية خاصة في القرى والبلدات الصغيرة، اذ يمنح رئيس البلدية منطقته الهيبة والنفوذ، وبالتالي فان اي طرف يسيطر على البلدية يستطيع استثمار موقعه لتعزيز نفوذه السياسي او العائلي او الحزبي.

ثانيا، على الرغم من ضعف الاموال المحولة من الدولة الى البلديات، فان هذه الاخيرة تستفيد احيانا من دعم خارجي عبر مانحين دوليين مثل الاتحاد الاوروبي، برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالة الاميركية للتنمية الدولية. كما ان البلديات تبرم شراكات تنموية مع جهات محلية وخارجية، وتستخدم لتوظيف المقربين وابرام عقود زبائنية، اضافة الى ان بعض البلديات تمتلك موارد ذاتية من خلال الضرائب العقارية، الاسواق الاسبوعية، او خدمات اخرى يمكن استغلالها لتعزيز نفوذها المالي. اما الاحزاب السياسية، ◄

◄ فتستخدم البلديات كأداة لتعزيز نفوذها في ظل ضعف الادارة المركزية، كما تلجأ الى تامين الخدمات للسكان عبر البلديات، ما يعزز ولاء الناخبين لها. في هذه الحالة تتحول البلديات الى منصات حزبية على الارض، حيث توزع مساعدات وتشغل كوادر حزبية وتنفذ مشاريع باسم الحزب. اما العائلات، فترى في رئاسة البلدية رمزا للزعامة المحلية خصوصا في القرى، حيث يتحول الصراع على المنصب الى امتداد للصراع على الكرامة والهيبة الاجتماعية، ونجاح اي عائلة في السيطرة على البلدية يرفع مكانتها لفترات طويلة، وحتى داخل العائلة نفسها قد تنشأ انقسامات حادة بسبب التنافس على المنصب او توزيع النفوذ. في بعض المناطق، تستخدم البلدية كوسيلة لترسيخ تفوق طائفة او عشيرة معينة داخل البلدة، لا سيما في المناطق المختلطة طائفيا، بحيث تصبح المعركة على رئاسة البلدية معركة وجود وتمثيل لطائفة او عشيرة.

لا بد من الاشارة الى غياب الاليات الديموقراطية داخل الاحزاب والعائلات، ففي كثير من الاحيان، يفرض مرشح واحد من دون توافق مسبق، مما يؤدي الى تمرد كثيرين والى ترشيحات مضادة ينتج منها تفكك اللوائح وتعدد المعارك، سواء داخل اللائحة نفسها او بين الحلفاء السابقين.

■ هل تقتصر الصراعات على المستويين الحزبي او العائلي؟

□ ثمة طموحات فردية لبعض الاشخاص الذين يرون في عضوية المجلس البلدي او رئاسة البلدية فرصة للظهور السياسي او بوابة للإعداد لمسيرة نيابية مستقبلية. لذلك لا تقتصر الصراعات دائما على المستوى الحزبي او العائلي، بل قد تكون شخصية بحتة نتيجة تنافس على النفوذ او اختلاف في الرؤية والطموح. ان شح التمويل الرسمي لا يعني ضعف القيمة السياسية والاجتماعية للبلدية، فالمعركة البلدية ليست مجرد نزاع على المال والخدمات، بل هي صراع على الهوية والزعامة والنفوذ والتوازنات السياسية والاجتماعية داخل كل منطقة.

■ هل يمكن اسقاط هذا التحليل على مدينة او بلدة تختارها؟

□ يمكن تطبيق هذا التحليل بدقة على مدينة صيدا كنموذج مصغر يبرز التداخل المعقد بين الاحزاب، العائلات، الطموحات الشخصية، والرهانات الوطنية في المعارك البلدية، رغم شح التمويل. فالصراع في صيدا لا يقتصر على ميزانية البلدية فقط، بل يشمل النفوذ والهوية والتمثيل السياسي والاجتماعي، مما يجعل المدينة مرآة مصغرة للمشهد السياسي اللبناني بأبعاده المتعددة. الاطراف المتنافسة في صيدا تضم احزابا سياسية، مثل التنظيم الشعبي الناصري، تيار المستقبل (قبل عزوفه المعلن)، حزب الله وحركة امل (من خلال نفوذ غير مباشر)، الى جانب عائلات صيداوية معروفة مثل السبع اعين، الزعتري، بعاصيري وغيرها، اضافة الى ذلك برزت قوى المجتمع المدني عبر بعض اللوائح المستقلة المدعومة من ناشطين واطباء ومهندسين. هذه القوى خاضت المعركة بعقلية التغيير، لكنها عانت من نقص التمويل وضعف التنظيم مقارنة بالمحاور التقليدية. ورغم محدودية الموارد البلدية، فان رئاسة بلدية صيدا تمنح شرعية معنوية قوية، كون المدينة تعتبر عاصمة الجنوب السنية. فالسيطرة على البلدية تعني التحكم بالمشاريع التنموية والتأثير على المنظمات الدولية الفاعلة في المدينة، وحشد القواعد الانتخابية تمهيدا للاستحقاق الانتخابي، لذا لم تكن المعركة مجرد تنافس على بلدية، بل بدت كصراع على من "يمثل صيدا" سياسيا وشعبيا. على صعيد العائلات، انقسمت بين التحالف مع الاحزاب واختيار الاستقلالية والترشح ضمن لوائح مستقلة. كما شهدت بعض العائلات الكبرى انقسامات داخلية بين أكثر من لائحة، مما زاد من حدة التوتر والصراع المحلي. المجتمع المدني حاول تقديم بديل نظيف يركز على الشفافية وخدمة المواطن، لكنه واجه تحديات عدة منها ضعف الماكينة الانتخابية والنقص في الخبرة السياسية المحلية، فضلا عن حملات تشويه تعرض اليها. اما الدولة، فاقتصر دورها على الجانب الاداري عبر وزارة الداخلية والقوى الامنية، لكنها لم تضبط الانفاق الانتخابي والخطاب الطائفي، واكتفت بتأمين الامن يوم الاقتراع. اسفرت النتائج عن فوز اللائحة المدعومة من انصار المستقبل ومحمد السعودي ومرعي مرعي بـ10 مقاعد من اصل 21، والتنظيم الشعبي الناصري وحلفائه بـ8 مقاعد، بفضل انتظام اللائحتين وقاعدتهما الشعبية المتماسكة، بينما لم تتمكن قوى التغيير من تحقيق اختراق كبير، لكنها راكمت حضورا رمزيا يبنى عليه لاحقا.